

Distr.: General
13 January 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 10 كانون الثاني/يناير 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين
الدائمين لتركيا والاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل إليكم البيان المشترك الصادر عن رئيسي جمهورية تركيا والاتحاد الروسي
(إسطنبول، تركيا، 8 كانون الثاني/يناير 2020) (انظر المرفق)

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي نيبينزيا

الممثل الدائم للاتحاد الروسي

(توقيع) فريدون ه. سينيرلي أوغلو

الممثل الدائم لجمهورية تركيا



مرفق الرسالة المؤرخة 10 كانون الثاني/يناير 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لتركيا والاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والروسية]

بيان مشترك صادر عن رئيسي جمهورية تركيا والاتحاد الروسي (إسطنبول، 8 كانون الثاني/يناير 2020)

العلاقات الثنائية

نحن، رئيس تركيا ورئيس روسيا، نعمل على تطوير علاقات ثنائية بناءة في مجموعة واسعة من المجالات أساسها الاحترام المتبادل. ويشكّل افتتاحنا اليوم في إسطنبول خط أنابيب "توركستريم" لنقل الغاز الطبيعي مثلاً ملموساً على علاقة المنفعة المتبادلة التي تربط بيننا. ويسرنا أن تعاوننا لا ينحصر في تعزيز مصالح شعبينا، بل يُسهم أيضاً في معالجة المشاكل الإقليمية.

إيران

نشعر بالقلق إزاء تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة وإيران وانعكاساته السلبية على العراق. وننظر إلى العملية الجوية الأمريكية التي استهدفت قاسم سليمان، قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، والوفد المرافق له في بغداد في 3 كانون الثاني/يناير 2020 على أنها عمل يقوض الأمن والاستقرار في المنطقة.

وبالنظر إلى الهجمات بالقذائف التسيارية التي شنتها إيران على القواعد العسكرية للتحالف في العراق في 8 كانون الثاني/يناير 2020، نعتقد أن شتّى أي طرف هجمات على الطرف الآخر واستعماله القوة ضده لا يسهمان في إيجاد حلول للمشاكل المعقدة في الشرق الأوسط، بل سيؤديان إلى دورة جديدة من عدم الاستقرار وسيضران بمصالح الجميع في نهاية المطاف. ولقد كنا دائماً ضد التدخلات الأجنبية، والأعمال العسكرية الأحادية الجانب، والنزاعات الطائفية. ومن هذا المنطلق، نعرب عن التزامنا بالتخفيف من حدة التوتر الذي تشهده المنطقة حالياً، وندعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس والتصرف بفتنة وإعطاء الأولوية للدبلوماسية.

سورية

نؤكد من جديد التزامنا بالحفاظ على سيادة سورية واستقلالها ووحدتها السياسية وسلامة أراضيها.

ونؤكد تصميمنا على مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وعلى وقف المخططات الانفصالية في سورية؛ ونؤكد من جديد، في هذا الصدد، على أهمية التنفيذ الكامل لمذكرة 17 أيلول/سبتمبر 2018 ومذكرة 22 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

ونشدد على ضرورة تهدئة الأوضاع في منطقة تخفيف التوتر في إدلب من خلال التنفيذ الكامل لجميع الاتفاقات المتعلقة بإدلب.

ونلتزم بالعمل في إطار آلية أستانا من أجل إيجاد حل سياسي دائم يتماشى مع قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة 2254، وبدعم اللجنة الدستورية.

ونشدد على ضرورة زيادة المساعدة الإنسانية لجميع السوريين دون تمييز أو تسييس أو شروط مسبقة.

ليبيا

تتابع ببالغ القلق التطورات الأخيرة في ليبيا التي تعاني منذ زمن طويل، ولا سيما تصاعد الاقتتال في محيط طرابلس. وتدهور الوضع في ليبيا يقوض أمن واستقرار المنطقة الأوسع المحيطة بليبيا، بل ومنطقة البحر الأبيض المتوسط بأسرها، والقارة الأفريقية أيضا، وذلك بتسببه في الهجرة غير النظامية، وزيادة انتشار الأسلحة والإرهاب وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية، ومنها الاتجار غير المشروع.

ونعيد تأكيد التزامنا القوي بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية. ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلد إلا بعملية سياسية تقودها ليبيا وتُمسك بزمامها ويكون أساسها الحوار الصادق بين جميع الليبيين. والسعي إلى حل عسكري للنزاع الدائر في ليبيا لا يؤدي إلا إلى مزيد من المعاناة ويعمّق الانقسامات بين الليبيين. والتوصل إلى وقف لإطلاق النار هو الأولوية القصوى التي لا بدّ منها إذا ما أُريد بدء عملية سياسية ليبية داخلية تشمل الجميع تحت رعاية الأمم المتحدة، استناداً إلى الاتفاق السياسي الليبي لعام 2015 وقرار مجلس الأمن 2259 وقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة بالمسألة.

ونؤيد عملية برلين الجارية التي تهدف إلى تهيئة مناخ موات لتنشيط العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة، ونذكّر بأن من شأن هذه العملية أن تسفر عن نتائج ملموسة، بمشاركة والتزام الليبيين والبلدان المجاورة.

وفي ظل الظروف الحرجة الراهنة، ومن منطلق الأهداف المحددة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالمسألة، قررنا أن نُبادر وندعو، بوصفنا وسطاء، جميع الأطراف في ليبيا إلى وقف الأعمال العدائية اعتباراً من الساعة 00:00 من يوم 12 كانون الثاني/يناير، وإعلان وقف إطلاق نار مستديم مدعوم بالتدابير اللازم اتخاذها لتحقيق الاستقرار على الأرض ولعودة الحياة اليومية إلى طبيعتها في طرابلس وغيرها من المدن، وندعو إلى أن يجتمعوا على الفور على طاولة مفاوضات لوقف معاناة الشعب الليبي وإعادة السلام والازدهار إلى البلاد. ونحن على ثقة من أن الليبيين قادرين على أن يتخذوا قراراتهم بشأن مستقبل وطنهم باستقلالية في إطار حوار وطني تُؤخذ فيه في الاعتبار مصالح جميع مواطني ليبيا دون استثناء.